

الطلب على القوى العاملة

الطلب على القوى العاملة

اعدت الدراسة بإشراف :

الاستاذ الدكتور محمد سعيد النابلسي

و الدكتور قاسم النعيمي

ومشاركة كل من:

الدكتور صطوف الشيخ حسين - الدكتور علي رستم

الاستاذ ياسر فتال- الاستاذ حسين علي- الاستاذ احسان عامر

دراسة الطلب على القوى العاملة

- 1 - مقدمة :
- 2 - السكان وقوة العمل
- 3 - نظرة عامة عن العمالة في المنشآت السورية
- 3 - 1 - توزيع العمالة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي
- 3 - 2 - توزيع العمالة حسب الجنس ونوع الملكية
- 3 - 3 - توزيع العمالة حسب حجم المنشأة والجنس
- 4 - 3 - توزيع العمالة حسب الجنس والمحافظة
- 5 - 3 - التعليم وإنتاجية العمل والأجر
- 4 - التركيب الجنسي للعمالة
- 5 - نوع العمالة : استخدام العمالة غير المأجورة
- 6 - استخدام العمالة الموسمية
- 7 - توزيع الأجر

دراسة الطلب على القوى العاملة

- 8 – إشكالية العلاقة بين استخدام التكنولوجيا والعمالة
- 9 – تقادم الآلات والاستبدال
- 10 – استخدام الحاسب الالكتروني
- 11 – الأسواق والمنافسة
- 12 – الحصول على رأس المال
- 13- حركة القوى العاملة
- 13-2- قياس حراك القوى العاملة في المنشآت السورية
- 14 – المهارات والتعليم
- 14-2- قياس معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري
- 14-3- تفسير هذه الدالة
- 15 – المرأة في المنشآت السورية
- 16 – بيئة العمل
- الاستنتاجات

المقدمة

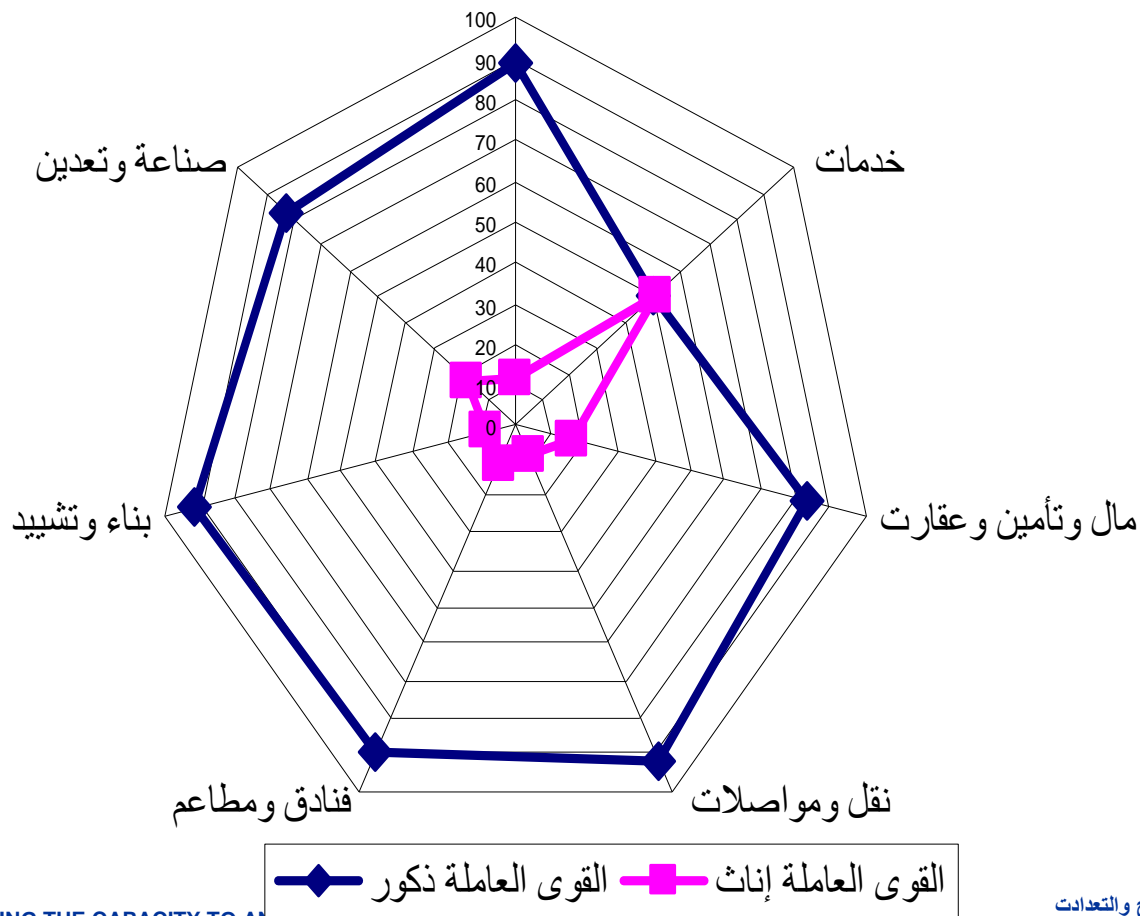
- في كل عام يرفد التركيب الفتي للسكان سوق العمل بأعداد متزايدة من الباحثين عن فرص العمل ، .
- ارتفع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي من 23 % من عدد السكان في 1981 إلى 29 % عام 1994 وإلى 31.5 % و 31.9 % خلال أعوام 2001 و 2004 . ومع ذلك فإن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي مازال منخفضاً مقارنة بالبلدان المتطورة وبعض البلدان النامية ، وتشكل زيادة هذا المعدل في المستقبل تحدياً كبيراً للتطور الاقتصادي والاجتماعي في سورية.

دراسة الطلب على القوى العاملة

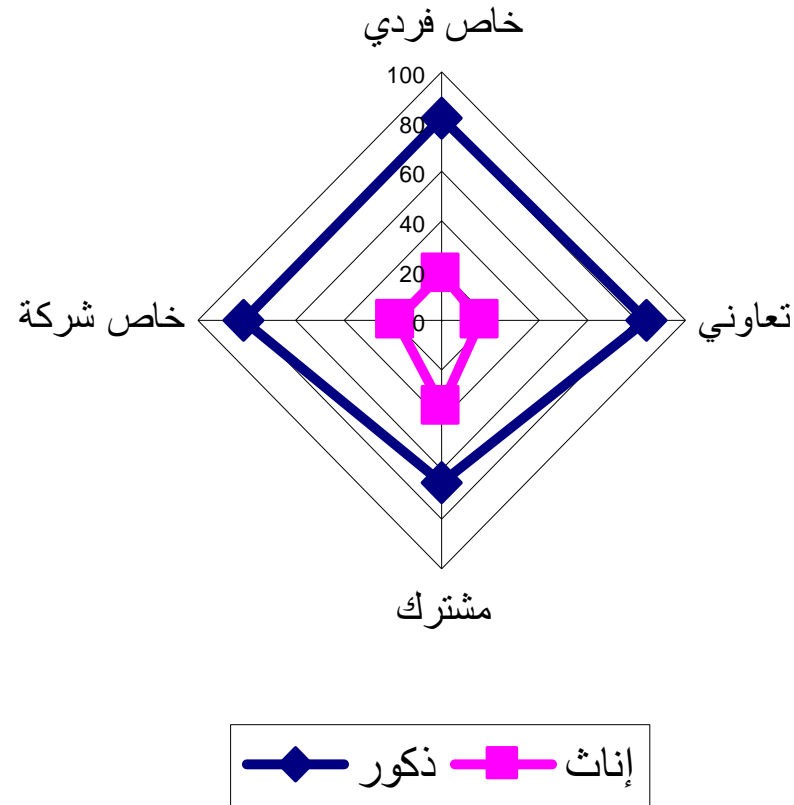
- إن السكان مجموعة من الناس تمارس نشاطها الحياتي في إطار تشكيلة اقتصادية – اجتماعية معينة ويشكلان الأساس الطبيعي للمنظومة المجتمعية . وهذه المجموعة أبعد ما تكون عن حالة السكون بل هي في تطور مستمر لا يمكن التعبير عنه بحركة المؤشرات الكمية فحسب ، بل وعبر تغير المواصفات النوعية للسكان في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ، والسكان بذلك ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعي ، وبالتالي يقضي المنهج العلمي في تحليل قضايا السكان دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المترابطة ببعضها البعض وكذلك العوامل السياسية والثقافية والحقوقية وغيرها من العوامل المحددة للتطور السكاني .

نظرة عامة عن العمالة في المنشآت السورية

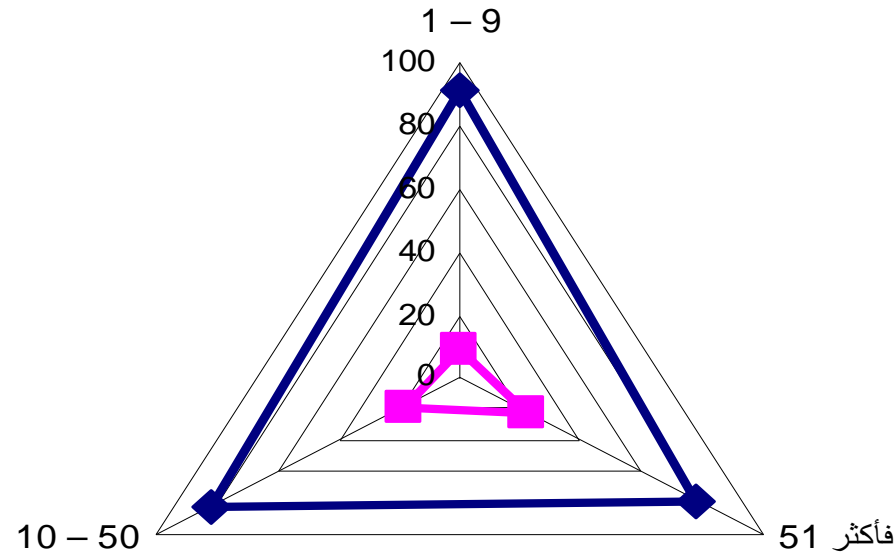
توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي
زراعة وحراجة



توزيع العمالة حسب نوع الملكية



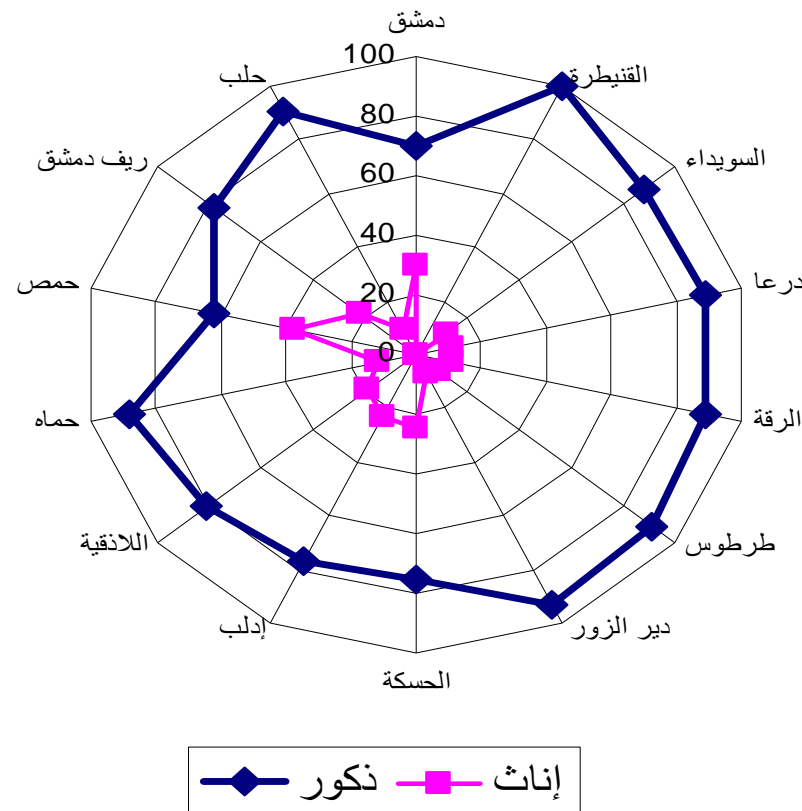
توزيع العمالة حسب حجم المنشأة والجنس



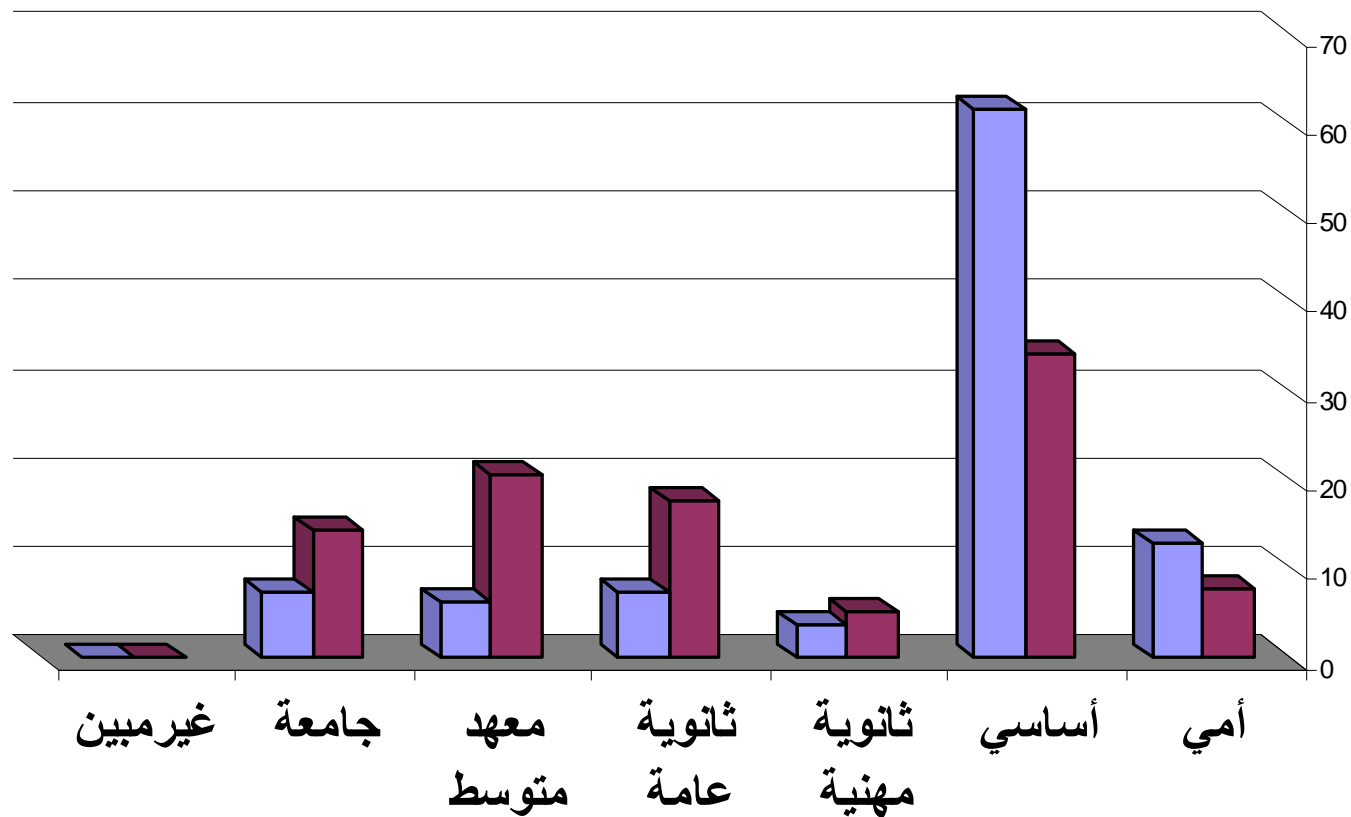
النسبة المئوية ذكور النسبة المئوية إناث

نظرة عامة عن العمالة في المنشآت السورية

توزيع العمالة حسب المحافظات



الحالة التعليمية للعاملين



4 - التركيب الجنسي للعمالة :

- إن انخفاض نسبة العمالة السورية من إجمالي عدد السكان يؤدي بالنتيجة إلى وجود نسبة كبيرة خارج قوة العمل ومعظم هذه النسبة من النساء حيث بلغت نسبة مشاركتهم في العمل حوالي 19.09% في عام 2004 .
- وهذا يعود إلى أسباب عديدة :

-1 اقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل في ضعف الطاقة الاستيعابية لدمج فائض العمالة في عملية الإنتاج

الاجتماعي

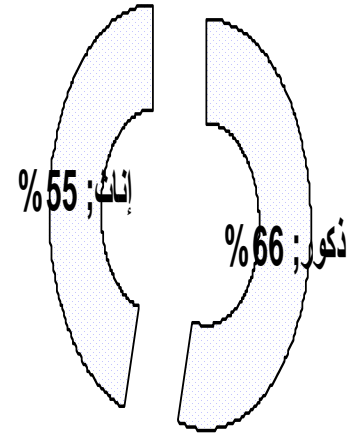
-2 انخفاض المستوى العلمي والمهني لدى نسبة كبيرة من العمالة ،

- كما أن ضعف مشاركة النساء في العمل الاجتماعي يعود أيضاً إلى أسباب أخرى تتعلق بالموقف من تمكّن المرأة وكذلك ضآلة

التركيب الجنسي للعمالة



الحالة التعليمية (اعداية فما فوق)



6 – استخدام العمالة الموسمية

• بصورة عامة يمكن القول بأن المنشآت بمختلف أ نشطاتها الاقتصادي لا تعتمد كثيراً على العمالة الموسمية ، وأن الجداول التي ظهرت نتيجة عملية مسح الطلب على القوى العاملة في المنشآت السورية تؤكد هذه الحقيقة . فإذا أخذنا بعين الاعتبار القطاع الزراعي فإن الحيازات الصغيرة مع ارتفاع عدد أفراد الأسر لا تستوجب الاستعانة بعمالة موسمية . وذلك خلافاً للحيازات الكبيرة التي تتطلب عمالة موسمية ، وخاصة في مرحلة متقدمة من عملية الإنتاج الزراعي

• ولا يختلف الأمر في ذلك عن القطاع الصناعي عندما يرتفع الطلب على المنتجات الصناعية في المواسم .

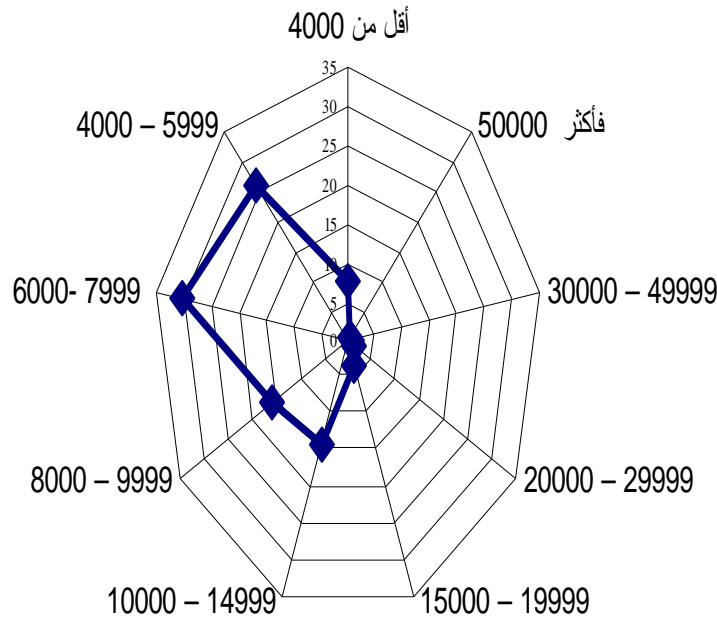
• وفي المواسم السياحية يزداد الطلب على العمل الموسمي . ومن واقع الجداول الخاصة بمسح المنشآت التي تستخدم عمالة موسمية حسب النشاط الاقتصادي يتبين لنا حالة العمل

الدائم التي بلغت نسبتها 92.8 وحالة العمل الموسمي التي بلغت النسبة 7.2 وذلك بالنسبة لجميع أوجه النشاط الاقتصادي .

ندوة مشروع تعزيز قدرات تحليل بيانات المسوح والعدادات المكتب المركزي للإحصاء سورية، دمشق ، 2007/1/29

7 - توزيع الأجر

توزيع العمال حسب فئات الأجر



• في ظل آلية اقتصاد السوق وفق قوانين العرض والطلب ينخفض عادة الأجر مع ارتفاع عرض العمل . وتستفحل هذه الظاهرة مع غياب سياسة حكومية ومعايير دقيقة تضمن الأجر المناسب لطبيعة العمل . ومع ارتفاع فائض العمالة يمثل صاحب العمل الطرف الأقوى في تحديد أجر العمال الباحثين عن العمل مهما كان نوعه . هذه الظاهرة تنطبق على القطاع الخاص في سوق العمل في سورية .

8 – إشكالية ال علاقة بين استخدام التكنولوجيا والعمالة

تواجه سورية مشكلتين أساسيتين: زيادة العرض من قوة العمل مع انخفاض في المستوى التعليمي والمهني . كما هو الحال في معظم البلدان النامية . ويختلف الباحثون في اقتصاديات العمل حول العلاقة بين رأس المال والعمل فهناك من يؤيد استخدام تكنولوجيا كثيفة في رأس المال وآخرون يؤكدون على ضرورة استخدام تكنولوجيا كثيفة العمل كإحدى الحلول الأساسية لمشكلة العمالة الفائضة في البلدان النامية ورفع المستوى المهني للقوى العاملة .

9 – تقادم الآلات والاستبدال

- في منشآت القطاع العام والعديد من منشآت القطاع الخاص يستغرق اهتلاك الآلات فترة طويلة من الزمن متجاوزاً بذلك معايير الاهتلاك الفنية والاقتصادية في رأس المال الثابت ، وفي هذه الحالة تبقى العمالة شبه ثابتة مترافقة بضالة الطلب على قوى عاملة جديدة ، فضلاً عن ذلك فإن تقادم الآلات وعدم استبدالها بالآات جديدة وحديثة لا يسهم في تطوير مهارات قوة العمل حيث نجد ان 70% من مجموع المنشآت السورية مازالت تستخدم آلات قديمة بينما تنخفض هذه لنسبة إلى 54% و 57% في القطاعين المشترك والتعاوني على التوالي .
- وفيما يتعلق باستخدام الآلات الاوتوماتيكية فهي لا تتجاوز نسبة 12% من مجموع المنشآت في سورية.

10 – استخدام الحاسب الالكترونى

• ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي مساهمة متواضعة في تغيير أنظمة العمل الإدارية والإنتاجية . وما زال القطاع الحكومي يقوم بدور رئيسي وأساسي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تأمين البنى التحتية اللازمة لهذا القطاع . وبغية تطوير هذا القطاع لابد من تعميق التعاون بين الجهات العامة والخاصة من خلال تبني رؤيا مشتركة تدعم هذا التوجه . خاصة بعد إحداث وزارة مسؤولة عن تنمية هذا القطاع . علماً بأن المستوى الذي وصلت إليه سورية في هذا المجال مازال دون ما وصلت إليه بعض الدول المجاورة ، وما زالت الحاجة ماسة إلى تحديد الآليات والوسائل والقوانين والأنظمة اللازمة لتطوير قطاع المعلوماتية والاتصالات . ومن بين المسائل التي يجب دراستها الأدوار التي يمكن أن تؤديها مختلف القطاعات العامة والخاصة في تمويل البنى التحتية وبرامج المعلوماتية وسياسات المنافسة والاستثمار في

10 – استخدام الحاسب الإلكتروني

- تشير المعلومات المتاحة حول استخدام الانترنت إلى أن سورية تقع في المرتبة الثانية عشر من بين الدول العربية. ومن ناحية أخرى مازالت المعلومات السورية حول الهوة الرقمية شبه معدومة وفي غياب هذه المعلومات حول هذا الموضوع تبقى مناقشة التفاوت في الوصول إلى الشبكات الإلكترونية ناقصة . ويشير بعض التقديرات إلى وجود 15 كمبيوتر لكل 1000 شخص في سورية . وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين المناطق الجغرافية والتفاوت الاجتماعي بين الأسر الغنية والفقيرة . فضلاً عن ارتفاع كلفة الوصول إلى الانترنت ورسوم الاتصال بصورة عامة . وكلها أمور لا تعتبر عادلة على الصعيد الاجتماعي كما تشكل اللغة عائقاً كبيراً يحول دون التوزيع العادل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . تشير بعض جداول المسح حول توزيع المنشآت ونسبتها حسب استخدام الحاسوب وحجم المنشأة . ففي المنشآت الصغيرة (1 – 9 عمال) بلغت نسبة استخدام الحاسوب 26.2% من إجمالي عدد هذه المنشآت ، وتزداد هذه النسبة في المنشآت المتوسطة والكبيرة إلى 60% و 90% على التوالي .
- فيما يتعلق باستخدام الانترنت في المنشآت الصغيرة (1 – 5 عمال) بلغت نسبة استخدام الانترنت 42.5% . وفي المنشآت الأخرى (6 – 9 عمال) و (10 – 50 عامل) و (51 فأكثر) بلغت نسبة استخدام الانترنت 45.6% و 64% و 79% على التوالي .
- يختلف استخدام الحاسوب في المنشآت حسب نوع وطبيعة العمل . حيث أن أغلب المنشآت تستخدم الحاسوب في الأعمال الإدارية والمحاسبية وقد بلغت هذه النسبة 95% في حين تتناقص هذه النسبة في المنشآت الكبيرة إلى 65% لأغراض التصميم والإنتاج .

11 – الأسواق والمنافسة

- تحاول الشركات عموماً الحصول على أكبر حصة لمنتجاتها في الأسواق المحلية والأجنبية . وفي سورية على وجه الخصوص فإن حصة المنتجات في السوق المحلية تعتمد إلى حد كبير على سياسة الدولة في عمليات التصدير والاستيراد ففي الفترة من 1970 وحتى بدايات التسعينات من القرن الماضي اعتمدت عملية التنمية على سياسة إحلال الواردات والاعتماد على الذات . وخلال هذه المرحلة قام القطاع العام بتنفيذ معظم الصادرات والواردات . إلا أن إمكانيات الدولة في تأمين القطع الأجنبي خلال عقد الثمانينيات والذي يطلق عليه العقد الضائع تراجعت إلى حد كبير نتيجة لانخفاض المعونات العربية وانخفاض معدلات التصدير .
- وفي بداية التسعينات وتحديداً في 1991 أقدمت الدول على إصدار قانون تشجيع الاستثمار أو الخاص بتحرير الاستثمار والسماح للقطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي بإقامة مشاريع استثمارية في مجالات الزراعة والصناعة والنقل ومجالات أخرى ترى الدولة من المفيد تشميلها بالقانون الجديد . وتطبيقاً لهذا القانون أقدم القطاع الخاص على إقامة مشاريع جديدة في مجال الصناعة والنقل وبشكل محدود في القطاع الزراعي .

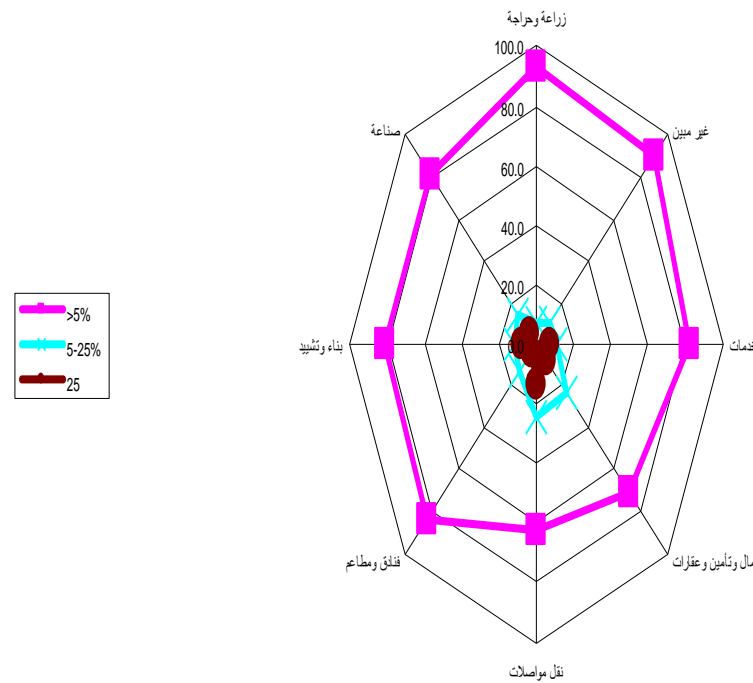
11 – الأسواق والمنافسة

- بعد عقود من التخطيط المركزي اتخذت الدولة قراراً باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي . تمثل في هذه المرحلة بتحرير بعض الأسعار في السوق السورية والحد من الرقابة على سياسة التسعير التي مارستها الدولة لعقود عديدة . ويمكن القول بأن السوق السورية أصبحت خاضعة لفعل قوانين العرض والطلب واعتماد مبدأ العقد شريعة المتعاقدين على أساس سيادة المنافسة الحرة بين المتعاملين في السوق .
- ومن ناحية أخرى مازال القطاع العام يعاني من مساوئ الروتين والبيروقراطية والقيود المفروضة عليه من الجهات الوصائية متمثلة بالوزارات التي تمارس الرقابة والإشراف على مؤسسات وشركات القطاع العام . وقد أصبح القطاع العام غير قادر على منافسة القطاع الخاص الذي يتمتع إلى حد كبير بمزايا التحرر من القيود الإدارية والتسويقية .

11 – الأسواق والمنافسة

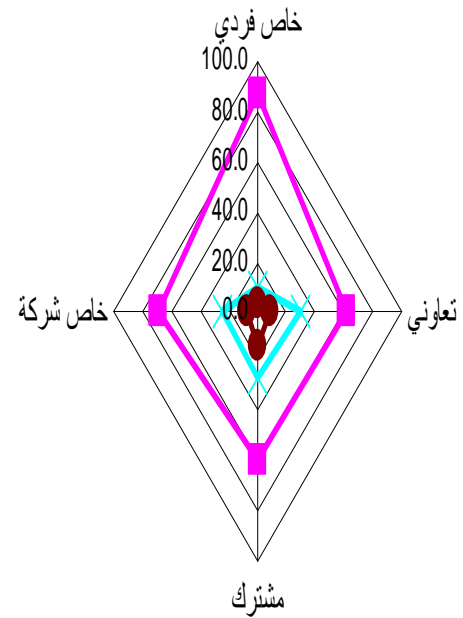
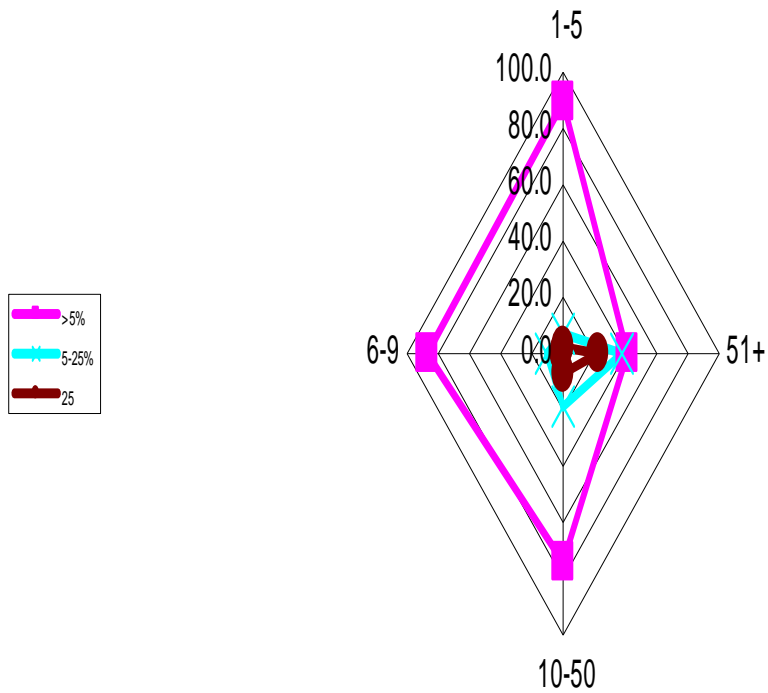
• من خلال عملية مسح المنشآت وتحديد نسبتها حسب حصص السوق من منتجاتها الرئيسي وذلك حسب النشاط الرئيسي تجد أن 80.5% من هذه المنشآت تبلغ حصة كل منشأة أقل من 5% ونسبة 13.8% من هذه المنشآت تبلغ حصة كل منشأة ما بين 5% - 25% أما بالنسبة للمنشآت التي بلغت نسبتها 5.4% من إجمالي المنشآت فإن حصة كل منشأة منها تتجاوز 25% وتنطبق هذه النسب في الوقت نفسه على المنشآت حسب المحافظات ونوع الملكية وحجم المنشأة كما هو موضح على الأشكال التالية:

توزيع المنشآت حسب حصص السوق من المنتج الرئيسي حسب النشاط الرئيسي



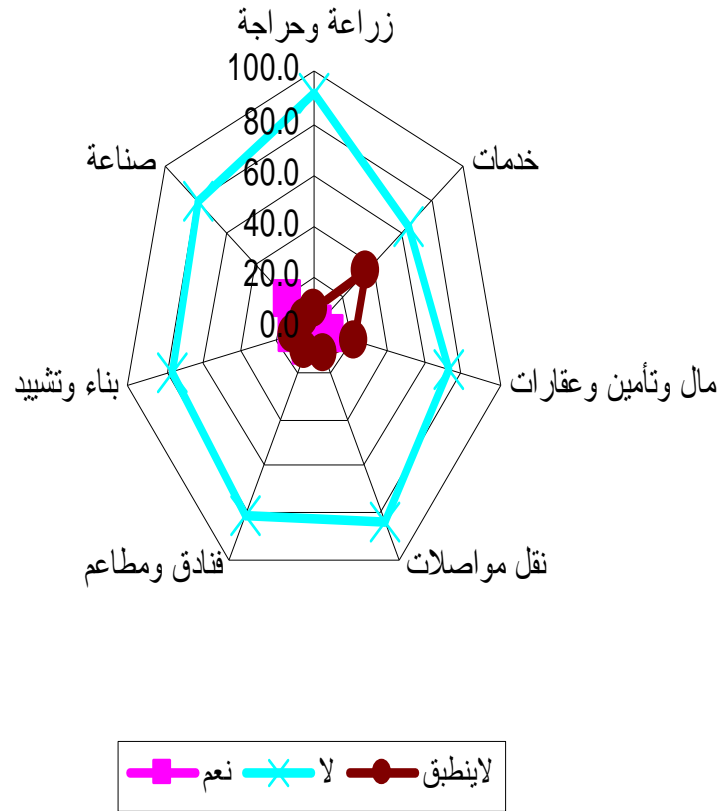
توزيع المنشآت حسب حصص السوق من المنتج الرئيسي حسب حجم المنشأة

حصصة المنتج الرئيسي ونوع الملكية

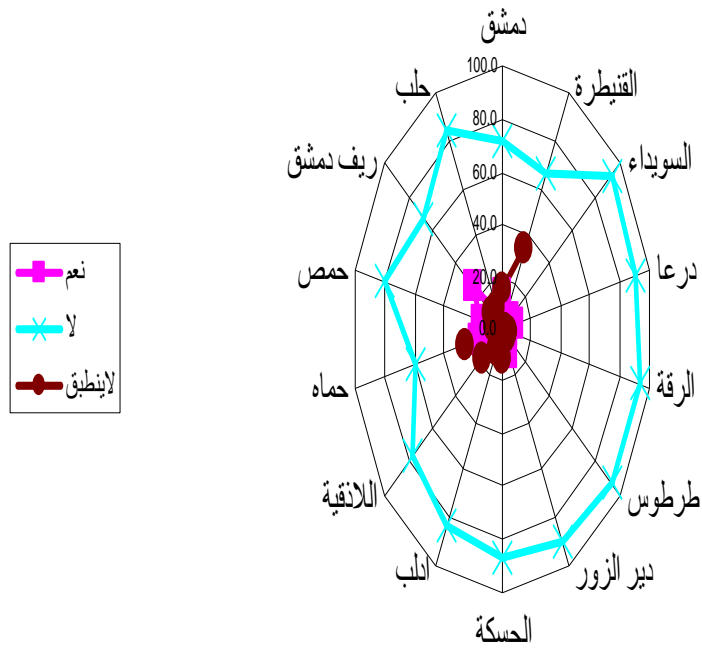


توزيع المنشآت حسب التعرض للمنافسة الأجنبية والنشاط الرئيسي

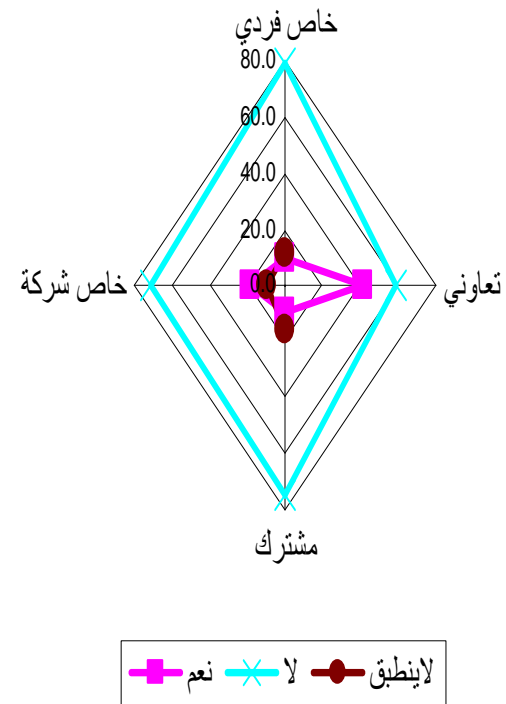
- أما ما يتعلق بتوزيع المنشآت حسب التعرض للمنافسة الأجنبية وحسب النشاط الرئيسي نجد أن نسبة 12.2% من المنشآت تتعرض للمنافسة الأجنبية ، في حين أن نسبة 77% من المنشآت لا تتعرض للمنافسة ونسبة 10.8% من المنشآت لا ينطبق عليها أصلاً مفهوم المنافسة الأجنبية . وتنطبق هذه النسب ذاتها على المنشآت حسب نوع الملكية وحجم المنشأة وحسب المحافظات ، انظر الأشكال.



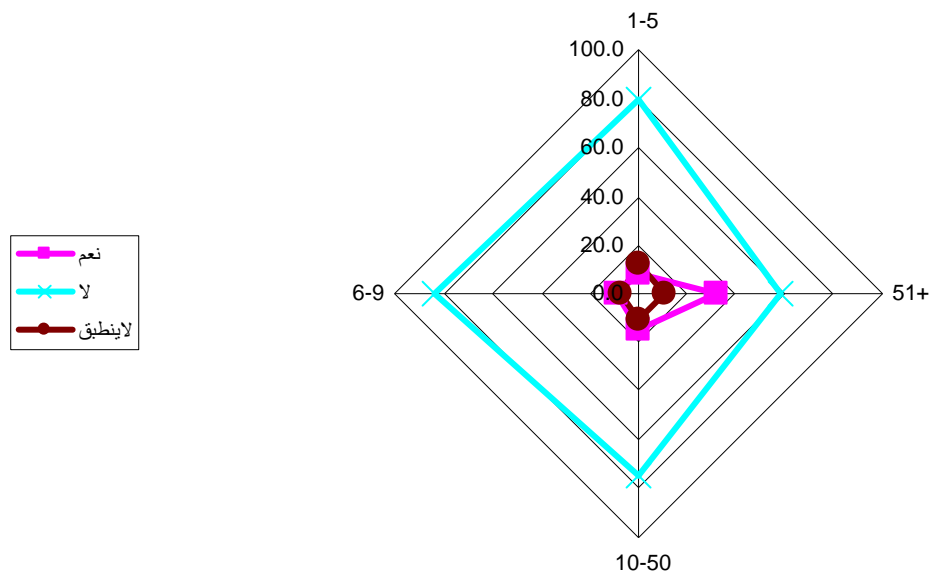
المنشآت حسب المنافسة الأجنبية والمحافظات



المنشآت حسب المنافسة الأجنبية ونوع الملكية



المنشآت حسب المنافسة الاجنبية و حجم المنشأة

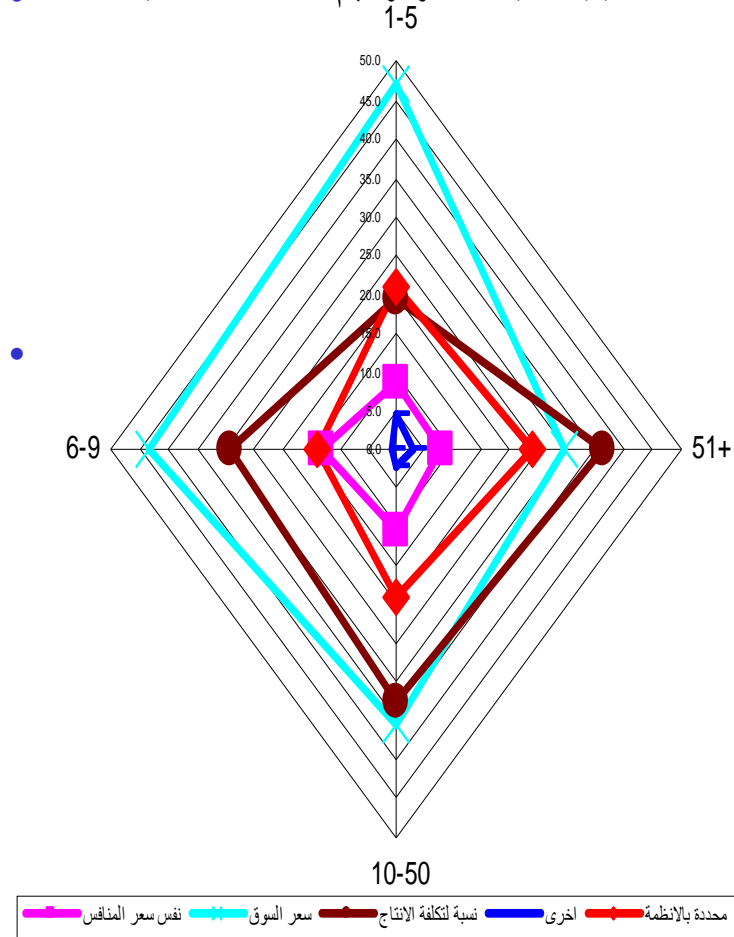


طرق تحديد الاسعار

كما طرحت في الاستبيان أسئلة أخرى لتوضيح آلية تحديد سعر المنتجات السورية من خلال خمس خيارات هي تحديد السعر حسب السعر المنافس أو تحديده حسب سعر السوق أو إضافة نسبة الربح على تكلفة المنتج أو السعر المحدد حسب الأنظمة والقوانين .

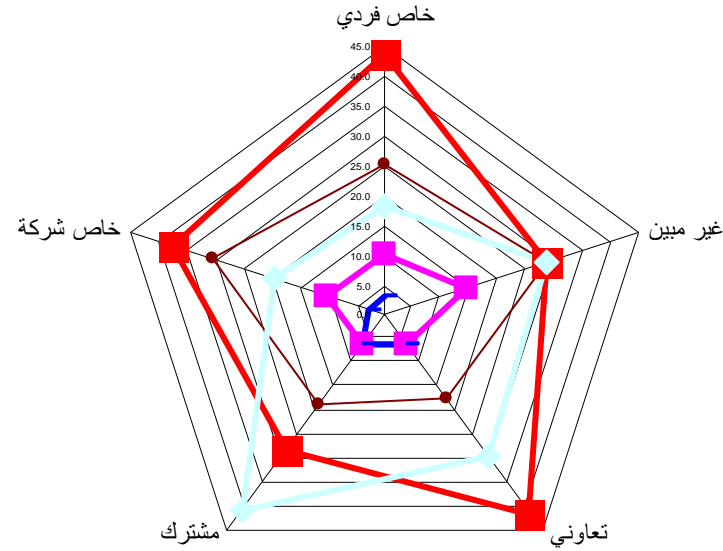
وجد أن نسبة 9.9% من المنشآت تخضع لسعر المنافس ونسبة 41.7% من المنشآت تخضع لسعر السوق ونسبة 26.6% من المنشآت تخضع لحساب التكلفة مضافاً إليه الربح ونسبة 18.9% من المنشآت تخضع في التسعير للأنظمة والقوانين ونسبة 2.9% في الوقت نفسه على المنشآت حسب نوع الملكية وحجم المنشأة والمحافظات ، انظر الأشكال التالية:

• كيفية تحديد الاسعار وحجم المنشأة الاقتصادية



طرق تحديد الاسعار

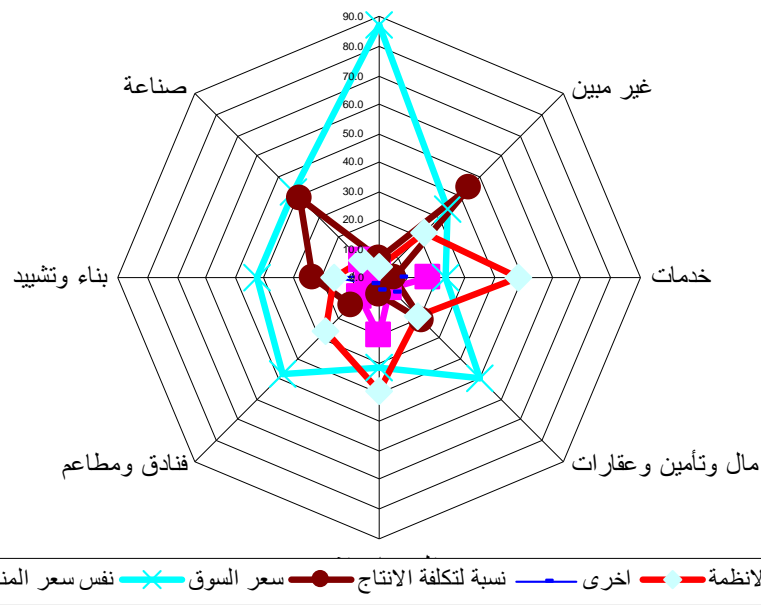
المنشآت وطرق تحديد سعر المنتج الرئيسي و نوع الملكية



محددة بالانظمة — نسبة لتكلفة الانتاج — سعر السوق — نفس سعر المنافس — اخرى

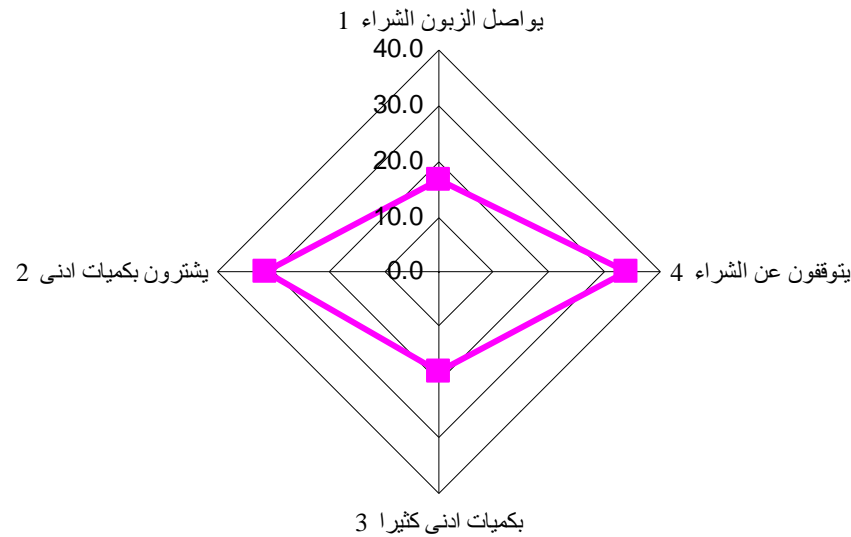
طرق تحديد الاسعار

المنشآت وطرق تحديد سعر المنتج الرئيسي والنشاط الرئيسي زراعة وحراجة



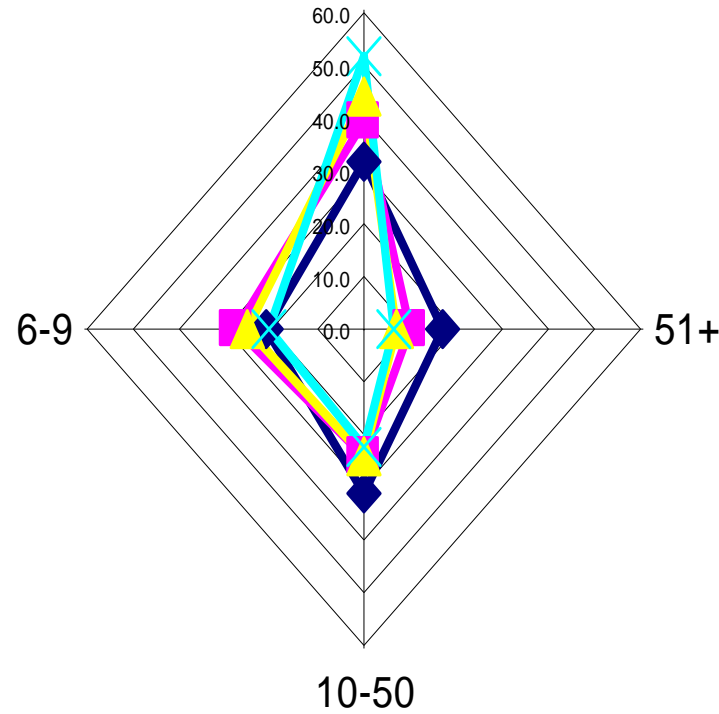
- أما بالنسبة لأثر زيادة الأسعار على مبيعات المنشآت نرى أن هذه الزيادة تعكس عدم مرونة أسعار المنتج الرئيسي في امتصاص هذه الزيادة . ويؤدي ذلك إلى تقليص الطلب حيث يصل أحياناً إلى حد التوقف عن شراء المنتج الرئيسي للمنشأة. وفي هذه الحالة تتأثر سلباً المنشآت الصغيرة والمتوسطة. في حين نجد أن الشركات الكبيرة تستطيع التأقلم مع زيادة أسعارها (انظر الأشكال 19 ، 20 و21).

أثر زيادة السعر 10% على مبيعات المنشأة الاقتصادية



اثر زيادة السعر على المنتج الرئيسي للمنشأة الاقتصادية

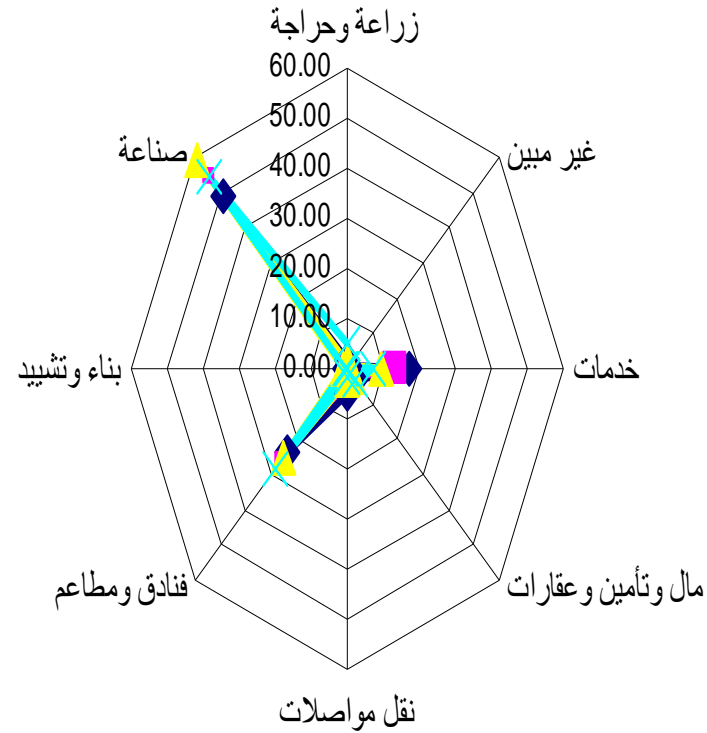
اثر زيادة السعر 10% وحجم المنشأة 1-5



◆ يواصلوا الشراء
■ يشتررون بكميات ادنى
▲ بكميات ادنى كثيرا
✱ يتوقفون عن الشراء

اثر زيادة السعر على المنتج الرئيسي للمنشأة الاقتصادية

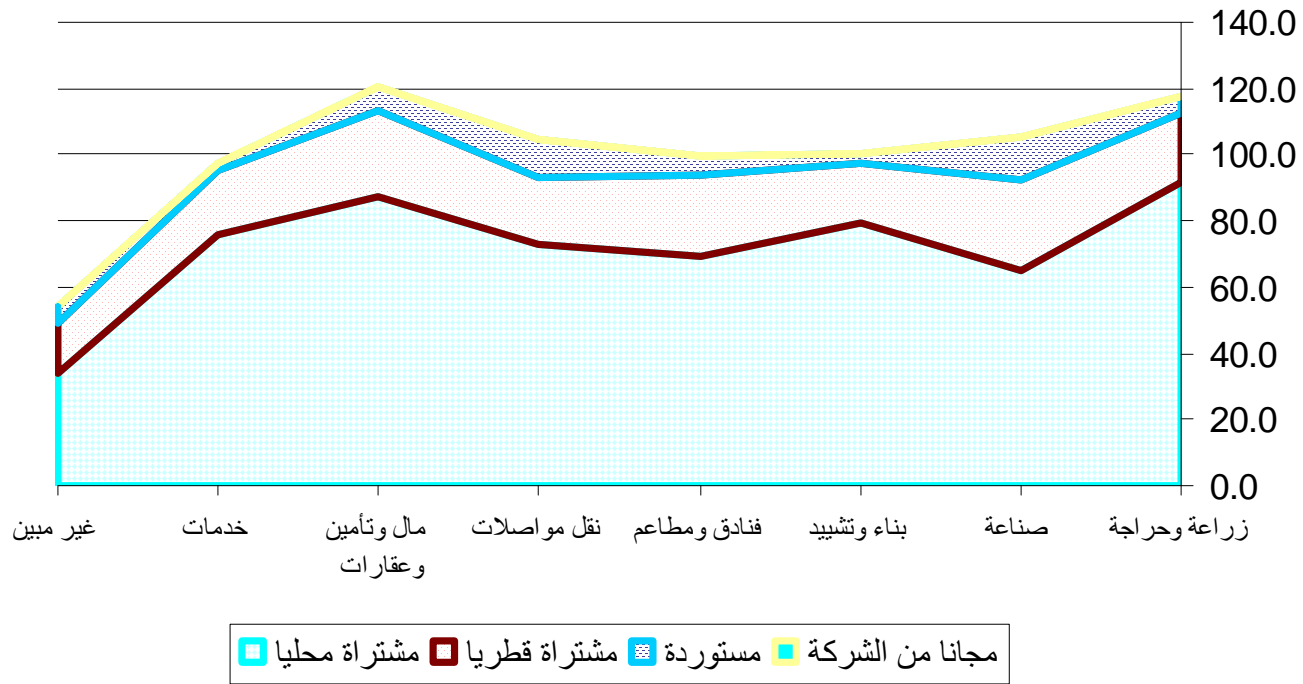
اثر زيادة الاسعار والنشاط الاقتصادي



بشترىون بكميات ادنى بكميات ادنى كثيرا يتوقفون عن الشراء يواصلوا الشراء

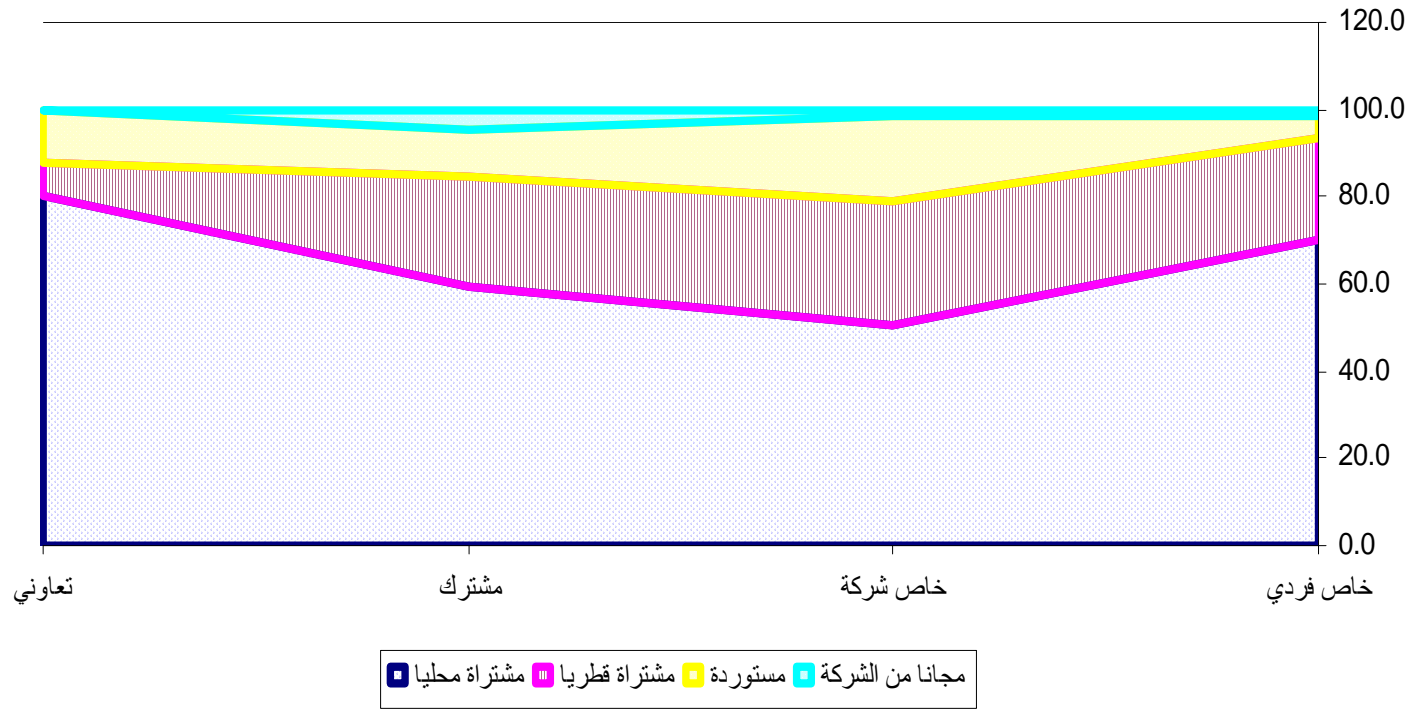
تأمين المستلزمات

توزيع المنشآت ونسبتها حسب مصادر المستلزمات الرئيسية و النشاط الرئيسي



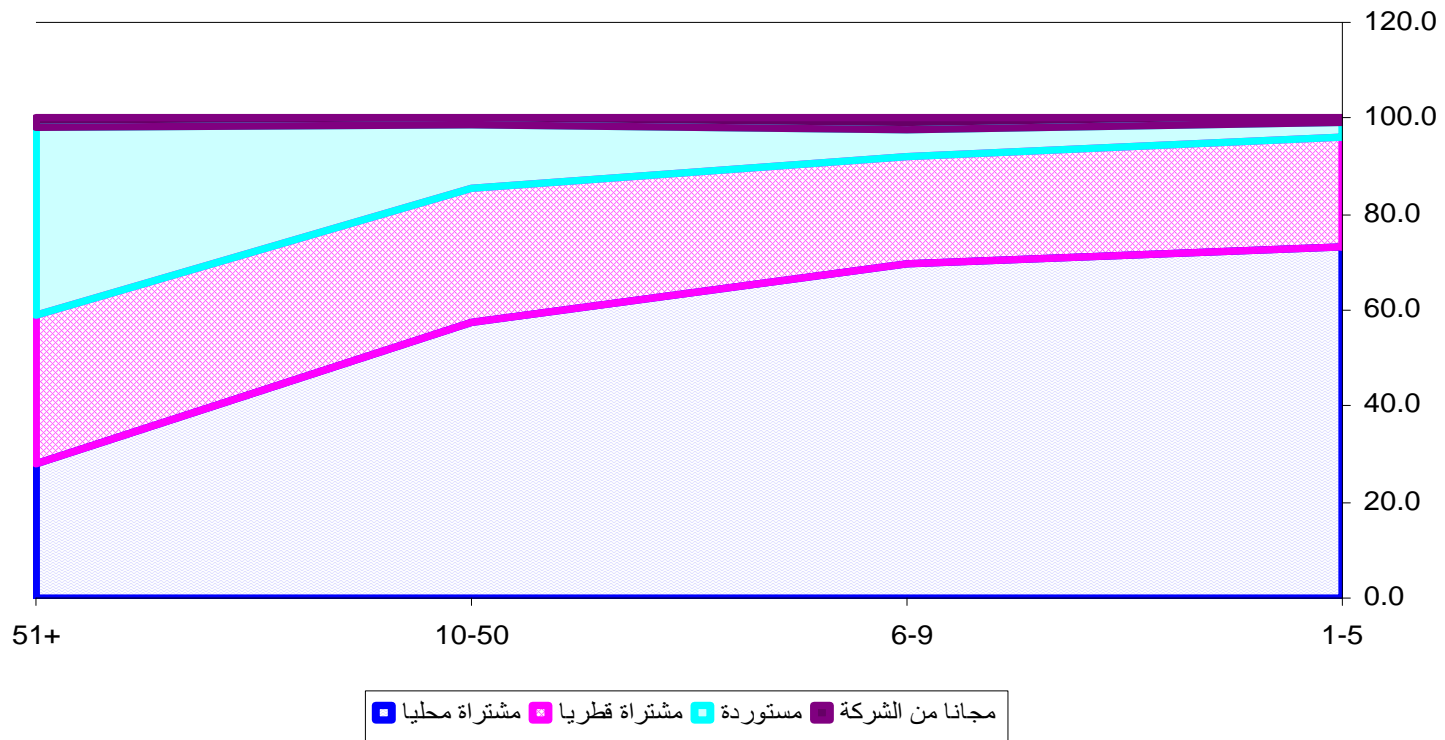
تأمين المستلزمات

توزيع المنشآت ونسبتها حسب مصادر المستلزمات الرئيسية و نوع الملكية



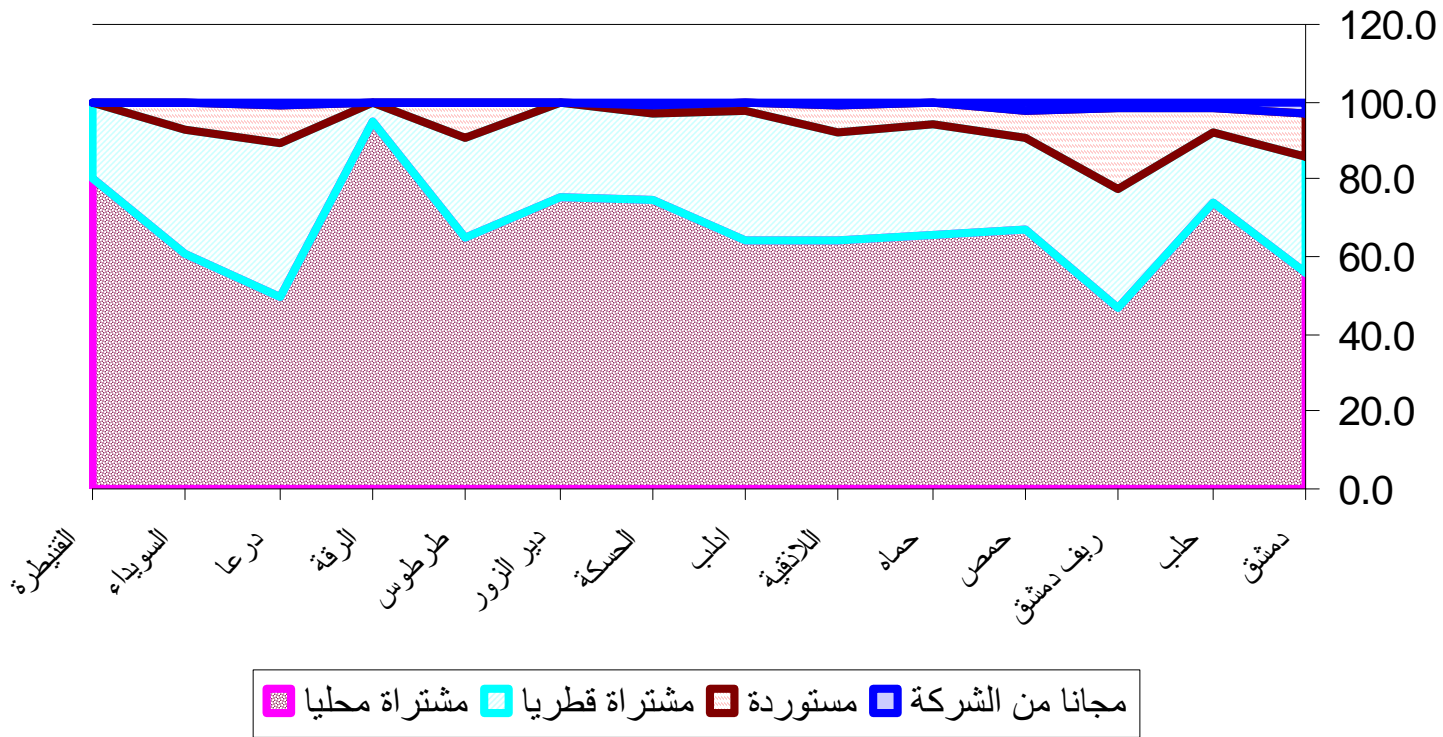
تأمين المستلزمات

توزيع المنشآت ونسبتها حسب مصادر المستلزمات الرئيسية و حجم المنشأة



تأمين المستلزمات

التوزيع النسبي في تأمين المستلزمات المنشآت حسب المحافظات



12 – الحصول على رأس المال

- بصورة عامة تقوم المنشآت بالتوسع في عملية الاستثمار إذا ارتأت أن هذا التوسع في الاستثمار سيحقق لها المزيد من الربح .
- وقد يكون هذا الاستثمار أفقياً يتمثل في استخدام نفس الآلات .
- وقد يكون عمودياً أي تجديد الآلات القديمة بالآات تتميز بمستوى تكنولوجي أفضل ، ويتأثر مستوى ونوع العمالة بالقرار الذي تتخذه المنشآت لاختبار المستوى التكنولوجي للآلات .
- حيث نجد أن نسبة المنشآت التي قامت بالاستثمار خلال السنة الماضية لعملية المسح بلغ 5.9% من إجمالي عدد المنشآت . في حين نجد أن نسبة المنشآت التي لم تقدم على الاستثمار خلال السنة الماضية بلغ 94.1% من إجمالي المنشآت .
- تعتمد عملية تأمين رأس المال لتمويل الاستثمار على عدة مصادر بعد الأخذ بعين الاعتبار متوسط نسبة المستلزمات اللازمة لعملية الإنتاج .
- وقد أتضح بأن المنشآت تعتمد في عملية تمويل الاستثمار على مصادر داخلية بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبتها 65.1% تأتي بعدها مصادر الأسرة والأصدقاء التي بلغت نسبتها 17.1% وتشكل هاتان النسبتان 82.2% من إجمالي المصادر .
- وتتوزع النسبة الباقية على مصادر غير رسمية وبنوك محلية وبنوك خاصة وبنوك تجارية ومبيعات أسهم ومصادر أخرى .
- وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمنشآت حسب مصادر التمويل والنشاط الثانوي نجد أن المصادر الداخلية تشكل 56.7% وبنسبة 27.9% من الأسرة والأصدقاء وتساوي هاتان النسبتان 84.8% من إجمالي مصادر التمويل . ويتم تأمين النسبة المتبقية من المصارف المحلية .

- أما بالنسبة لتوزيع المنشآت ونسبتها حسب الاستخدام الرئيسي لآخر قرض مصرفي وحسب حجم المنشأة والنشاط الرئيسي ونوع الملكية تكون كالتالي :

أخرى	سداد قرض	مستلزمات	أصول ثابتة أخرى	شراء آلات
%6	%15	%45.3	%11.7	% 22

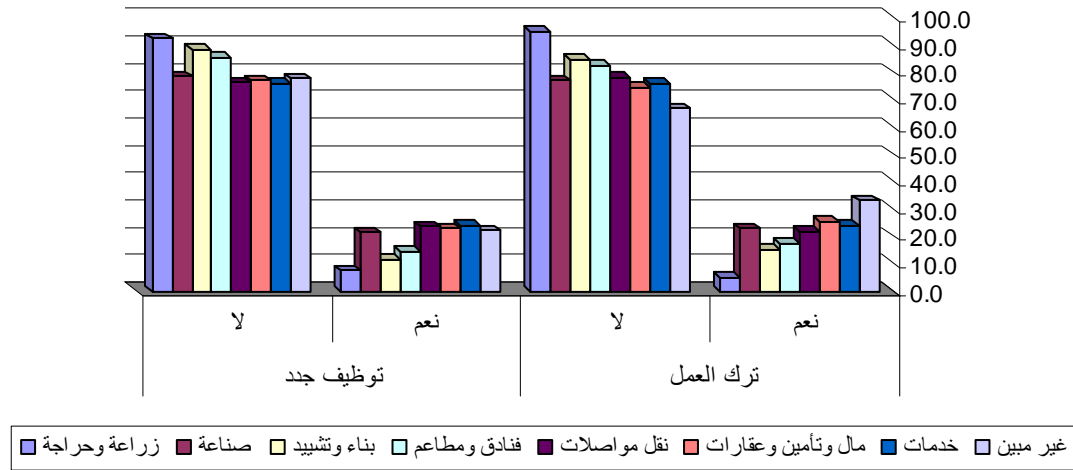
- يتضح من جداول المسح الخاصة بتمويل الاستثمار أن 70% من المنشآت تعتمد بالدرجة الأولى على المصادر الداخلية (تمويل ذاتي) في حين يقل الطلب على القروض من المصارف بسبب الإجراءات المعقدة التي تلتزم بها هذه المصارف بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفائدة .
- والجدير بالذكر أن بعض أصحاب الأعمال لا يحدو التعامل مع المصارف لأسباب عديدة . ومن ناحية أخرى تشير بعض المعلومات إلى أن رأس المال السوري في الخارج يتجاوز 120 مليار دولار بحثاً عن ظروف أفضل للاستثمار .

13- حركة القوى العاملة

- تتأثر دورة الإنتاج بحركة القوى العاملة. تبين لنا أن انخفاض الأجر يشكل العامل الأساسي في ترك العمل والبحث عن عمل جديد. فضلاً عن الظروف الأخرى مثل السلامة المهنية وعدم التسجيل في التأمينات الاجتماعية والضمان الصحي وغيره.
- وتبين الدراسة أن عدد المنشآت التي فقدت عمال خلال 12 شهر الماضية بلغ 692 من أصل 3279 منشأة وذلك حسب النشاط الرئيسي ونوع الملكية وحجم المنشأة مقابل ذلك أقدمت 645 منشأة على توظيف عمال جدد خلال 12 شهراً الماضية من أصل 3279 منشأة.
- كما وتبين الدراسة أن 79 منشأة من أصل 3279 تجنبت التوظيف خلال 12 شهراً الماضية وذلك حسب حجم المنشأة ونوع الملكية والنشاط الرئيسي والمحافظة.

- قياس حراك القوى العاملة في المنشآت السورية

التوظيف والترك حسب النشاط الرئيسي



الفجوة بينهما	شدة التوظيف	شدة ترك العمل	
2.5	7.6	5.06	زراعة
1.4-	21.5	22.88	صناعة
3.8-	11.5	15.38	بناء وتشبيد
2.7-	14.6	17.33	فنادق ومطاعم
2.1	23.7	21.65	نقل مواصلات
2.4-	22.9	25.30	مال وتأمين وعقارات
0.3	24.1	23.84	خدمات
1.4-	19.7	21.10	المجموع

14 – المهارات والتعليم

- مازال التعليم في سورية بحاجة ماسة إلى نظام فاعل بحيث يحقق الارتباط المناسب بين الكفاءة الداخلية للتعليم والكفاءة الخارجية التي يتطلبها مجال العمل . إن انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم بصورة عامة لا يسهم في الوقت الحاضر في رفع مستوى المهارات لدى مخرجات التعليم وإعدادها للحياة العملية . ولهذا السبب يعتمد بعض الخريجين إلى بذل جهود خاصة لاكتساب المهارة خارج إطار مؤسسات التعليم الرسمي . ونتيجة لانخفاض مستوى الطلب على العمالة يتجه أصحاب المهارات إلى الهجرة كحل وحيد . وقد بات التوجه نحو الهجرة إلى الخارج ظاهرة واسعة للانتشار . مما يعني حرمان الوطن من ذوي الكفاءات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والبشرية .
- مازالت العلاقة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل ضعيفة إلى حد كبير وذلك بسبب طغيان الفكرة لدى البعض بأن التعليم ينطلق من احتياجات أكاديمية مستقلة عن احتياجات سوق العمل . وفي الواقع مازالت هذه الفكرة شديدة الوضوح في سورية . في حين تقتضي الاتجاهات الحديثة في التعليم إشراك المؤسسات والشركات العامة والخاصة والباحثين بشكل فاعل في تصميم مناهج التعليم في مختلف المستويات . وجعل التدريب والتأهيل من مسؤولية الدولة وهذه المؤسسات والشركات . وفي الوقت الحاضر قلما نجد هذه الظاهرة في مؤسسات التعليم في سورية باستثناء المجال الطبي في الجامعات حيث الارتباط بين كليات الطب والمشافي .
- لقد تنبّهت الجهات المسؤولة إلى هذه الفجوة . وتتجه سورية حالياً نحو تطبيق التعليم الثنائي بالتعاون مع منظمات دولية والاتحاد الأوروبي حيث يكون وقت الطلاب موزعاً بين المدارس والمعاهد والجامعات وبين المؤسسات والشركات العامة والخاصة .

14-2- قياس معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري:

- لقد قمنا بقياس معدل العائد على التعليم وذلك بالاستناد على المقاربة النظرية التي طورها العالم الاقتصادي مينسر وتوسع في تأسيسها الاقتصادي بيكر والتي تمثلت في تقدير توزيع الكسب حيث يكون المتغير التابع فيها لوغار يتم الطبيعي للأجر بينما تشتمل المتغيرات المستقلة على مستوى التعليم معرفاً كسنوات دراسة في التابع والخبرة العلمية وتربيعها

$$\ln y = 9.38 + 0.052r_3q_1 + 0.033r_2q_{12}$$

ومن ثم توفيق النموذج القياسي من الدرجة الثانية للمستوى التعليمي فحصنا على النموذج :

$$\ln y = 9.372 + 0.033r_2q_{12}y + 0.054r_3q_{1yy} - 0.00008r_3q_{iy}^2$$

وقد جاء هذا النموذج جاء محققاً للاختبارات الإحصائية المطلوبة .

	B	Std. Error	Beta	t	P vale
(Constant)	9.492205	0.085497		111.0238	0
عدد سنوات الخبرة r3q1yy	0.052748	0.010561	0.13749	4.994504	6.054E-07
Gander	0.446551	0.077392	0.073433	5.770012	8.3E-09
D1 الدراسة الابتدائية	0.035395	0.083609	0.008257	0.423342	0.67206
D2 الدراسة الإعدادية	0.195209	0.089182	0.040045	2.188886	0.028641
D3 الدراسة الثانوية	0.262283	0.101126	0.042956	2.593622	0.009519
D4 الدراسة المعاهد المتوسطة	0.356166	0.115135	0.047793	3.093467	0.001987
D5 الدراسة الجامعية	0.721487	0.112574	0.0987	6.409008	1.57E-10
Dependent Variable: lnr4q5 لوغار يتم الأجر					

- لقد حصلنا على مصفوفة معدلات العائد على استثمار رأس المال البشري على مختلف المستويات التعليمية والتي حسبت من خلال العلاقة الرياضية التالية :



$$V_{(k,k+1)} = \frac{B_{k+1} - B_k}{S_k}$$

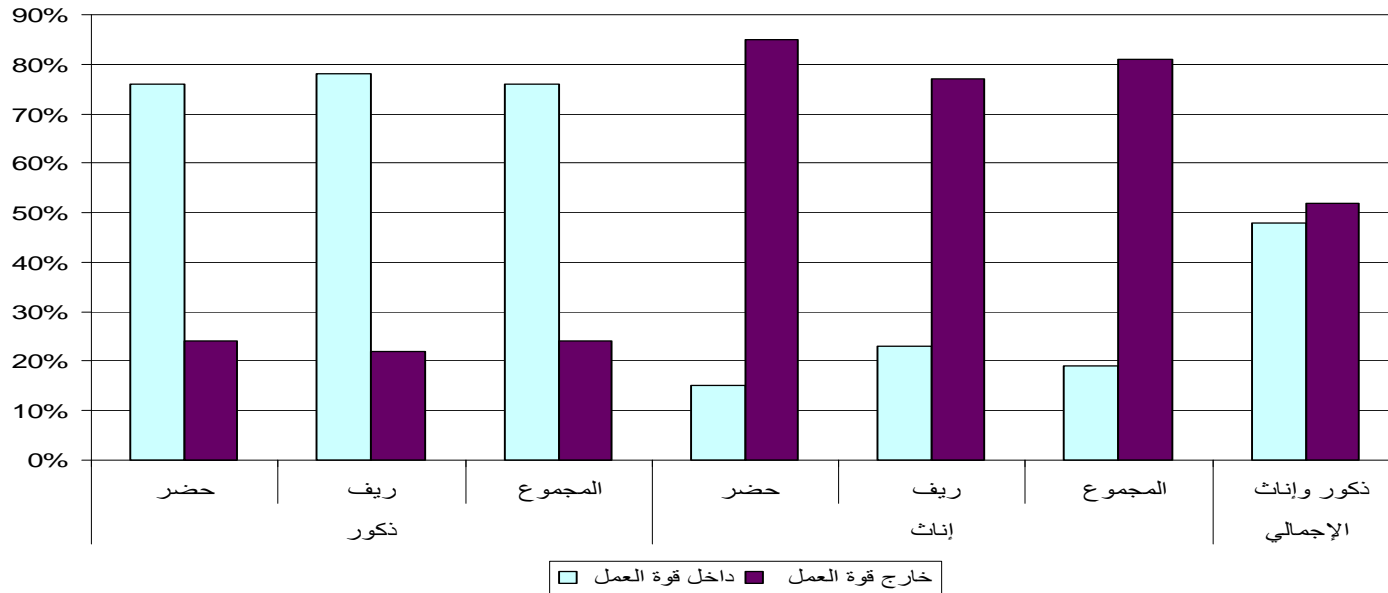
- ومن خلال هذه المصفوفة نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع معدل العائد في استثمار رأس المال البشري حيث بلغ في المستوى الجامعي معدل العائد **0.657** ، وفي المعاهد المتوسطة بلغ **0.249** ، وكذلك معدل عائد رأس المال البشري في الثانوية **0.186** ، ولكن الملفت للنظر أن هناك فرق كبير بين معدل عائد الاستثمار البشري الجامعي والمعاهد المتوسطة يصل هذا الفرق إلى ثلاثة أضعاف تقريباً علماً أن الفرق الدراسي لا يتجاوز السنتين وهنا نلاحظ إقبال طلاب المعاهد إلى العودة إلى الجامعات من خلال التسجيل في التعليم المفتوح حيث بلغ عدد الطلاب حوالي **60000** طالب في مختلف الاختصاصات للتعليم المفتوح .
- أما الاختلاف في معدل العائد بين المستوى التعليم الإعدادي والثانوي فإن الفرق لا يذكر نظراً لتدني مستوى العائد الابتدائي فمان دون ذلك يتبين لنا من خلال نموذج الانحدار أن هناك فرق بين أجور النساء وأجور الرجال ويصل هذا المعامل إلى **0.45** لصالح الرجال.

	d1	d2	d3	d4	d5
D1 الدراسة الابتدائية	0.062	0.040	0.038	0.053	0.721
D2 الدراسة الإعدادية	0.088	0.032	0.022	0.195	
D3 الدراسة الثانوية	0.092	0.047	0.262		
D4 الدراسة المعاهد المتوسطة	0.122	0.356			
D5 الدراسة الجامعية	0.721				

15 – المرأة في المنشآت السورية

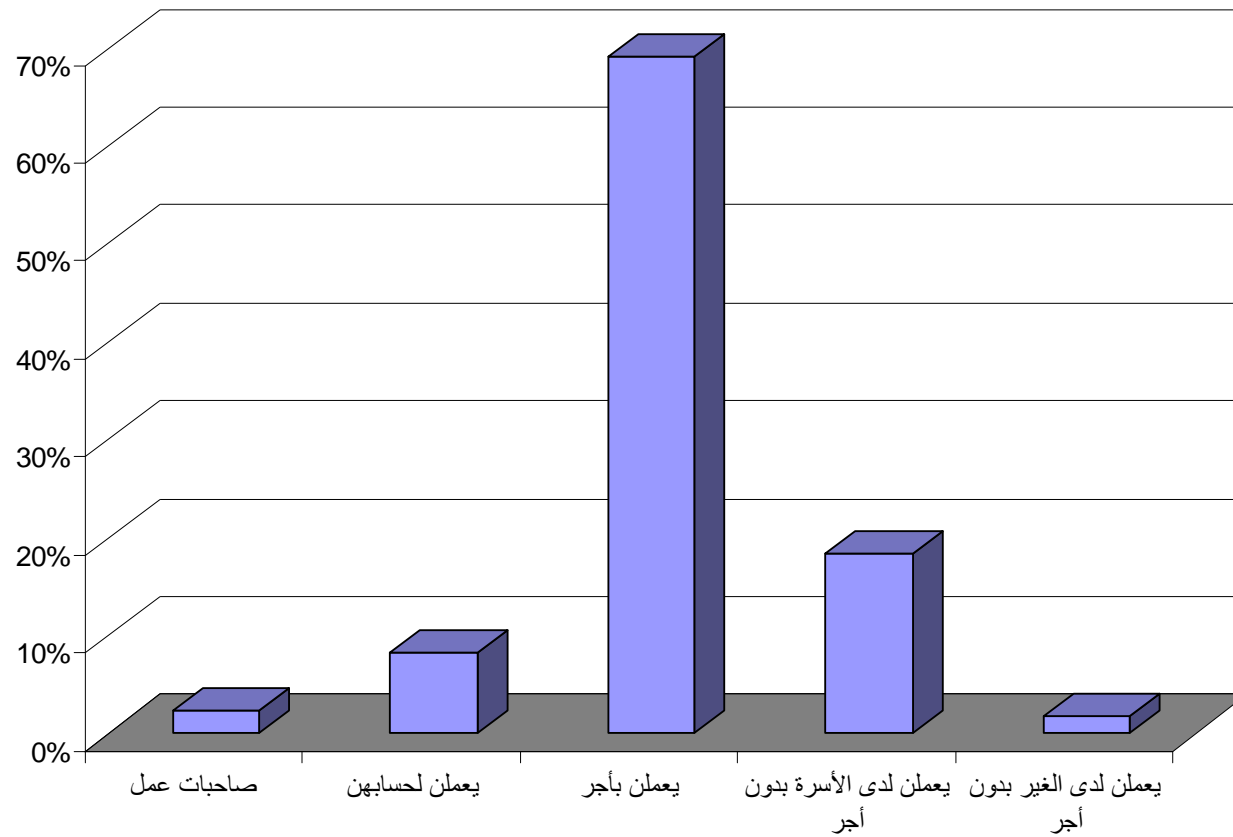
- يلاحظ أن مشاركة المرأة في العمل في الأرياف أكثر من مثلتها في المدن ، حيث بلغت في الأرياف 23% وفي المدن 15% مع الإشارة إلى وجود صعوبات في قياس عمل المرأة في الريف إلى جانب وجود اختلاف حقيقي في سلوك سوق العمل بين الريف والمدينة .

توزيع القوى البشرية من 15-65

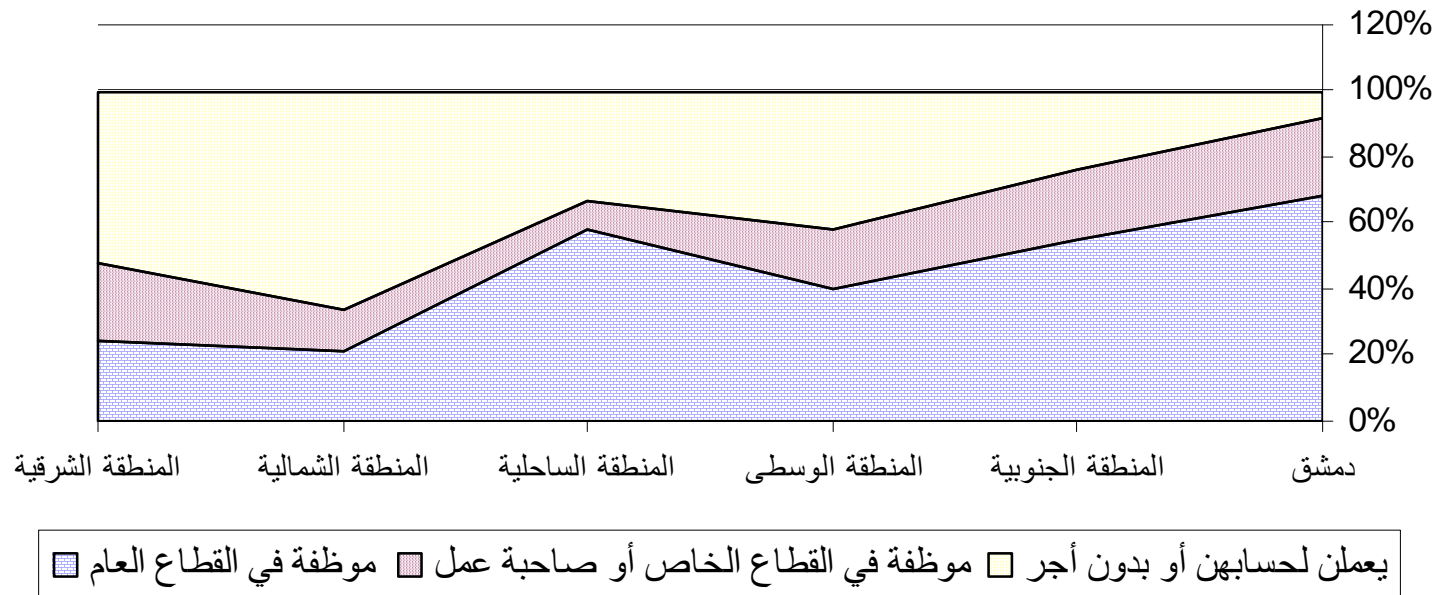


- حسب المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005 يقدر عدد السكان في منتصف هذه السنة بحوالي 18.4 مليون نسمة موزعين بين الذكور والإناث . وقدر عدد الذكور بـ 9.4 مليون نسمة والإناث بـ 9 مليون نسمة . وتتألف قوة العمل من أربعة ملايين رجل وحوالي مليون أنثى . بذلك يشكل الذكور العنصر السائد في قوة العمل سواء في المدينة أو الريف وبنسبة 80.9 للذكور و 19.1 بالنسبة للإناث .
- تفيد المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005 إلى أن نسبة 50.2 من الإناث يعملن في القطاع الحكومي ونسبة 46.2 يعملن في القطاع الخاص و 3.6 من الإناث يعملن في القطاع التعاوني والمشارك .
- إن انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل يعد من الأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة قوة العمل من عدد السكان التي تقدر بـ 31.9% . وذلك مقارنة بالبلدان الصناعية المتطورة وبعض البلدان النامية . من ناحية أخرى فإن انخفاض نسبة قوة العمل من السكان يؤدي إلى زيادة نسبة القوى البشرية خارج قوة العمل . وينجم عن ذلك ارتفاع معدل الإعالة وانخفاض في مستوى المعيشة

عمل المرأة في سورية حسب الحالة العملية



توزيع العمالة النسائية حسب المناطق و قطاع العمل



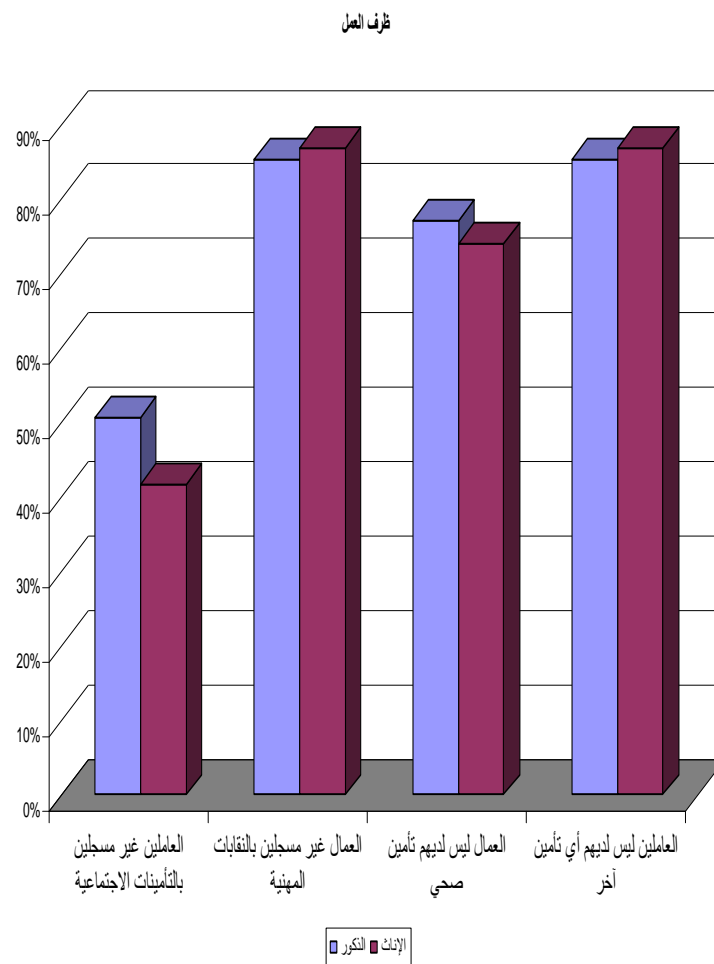
- تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تمارس منذ سنوات سياسة التقشف في التوظيف في القطاع الإداري والإنتاجي بسبب وجود عمالة فائضة في القطاع الحكومي بصورة عامة . حيث يقل الطلب على التشغيل مما يؤثر سلباً على نسبة مشاركة الإناث بصورة خاصة . وفي القطاع الخاص فإن نسبة ليست قليلة من أصحاب الأعمال لا تحبذ عمل المرأة مقابل عرض متزايد من الإناث الباحثات عن عمل . وفي إطار هذه العلاقة بين العرض والطلب يمكن إلى حد كبير تفسير التفاوت النسبي في الأجور بين الذكور والإناث في نفس العمل . ولا نجد هذه الظاهرة في القطاع الحكومي حيث يتساوى الأجر والمزايا الأخرى بين الذكور والإناث . ويلاحظ من جدول الأجور أن نسبة 14% من العاملات في القطاع الخاص يتقاضين أجراً يقل عن 4000 ليرة سورية مقابل 5.6% من الذكور . مع العلم بأن مستوى التعليم في العديد من الحالات يكون أعلى لدى الإناث . حيث تفيد جداول المسح أن نسبة حملة الشهادة الابتدائية من الذكور تبلغ 43% للذكور مقابل 31% بالنسبة للإناث . أما الإناث اللواتي يتقاضين 10000 ليرة سورية لا تتجاوز نسبة 14% مقابل 22% للذكور . كما نجد من واقع جداول المسح أن أكثر من 34% من الإناث يحملن شهادة معهد متوسط أو شهادة جامعية مقابل 14% من الذكور .
- يتصف عمل المرأة بعدم الاستقرار والقدرة على التواصل بالعمل بسبب الزواج وصعوبة الجمع بين العمل خارج المنزل وبين تحمل أعباء العائلة . الأمر الذي يأخذه بعض أصحاب العمل بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بتوظيف المرأة . كما يعد ذلك أحد الأسباب في انخفاض مشاركة المرأة في العمل خاصة في المدن .

- ويبرر أصحاب العمل عدم توظيف الإناث إلى طبيعة العمل حيث نجد أن 65% منهم يرى عدم قدرة الإناث على التأقلم مع ظروف العمل . بينما فقط 26% منهم يعزى ذلك إلى ضعف المهارات والأداء الضعيف في العمل . ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة 26.2 من الإناث لا يجدن مبرراً كافياً لعمل المرأة .
- لكن في حالة التساوي في المؤهلات بين الرجل والمرأة نجد أن نسبة معارضة توظيف المرأة تتضاءل ، حيث نجد أن 64% من أصحاب العمل يوافقون على تشغيل المرأة في حال تساويها بالرجل من حيث المؤهلات والمهارات وخاصة في الأعمال الإدارية والمحاسبية واستخدام الحاسوب .
- أما فيما يتعلق بفصل مكان عمل المرأة عن الرجل نجد أن أكثر من نصف أرباب العمل يوافقون على فصل عمل المرأة عن مكان عمل الرجل في المنشأة بينما لا يعارض هذا الفصل سوى 27% من أصحاب العمل ، أما النسبة الباقية فهي محايدة أو لا تعرف .
- نتيجة لهذه المواقف من تمكين المرأة نجد أن نسبة الإناث لا تتجاوز 20% من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية كما تختلف نسبة مشاركة المرأة في هذه الصناعات حسب حجم المنشأة حيث نجدها تتواجد بشكل جيد في المنشآت التي تحتوي على 51 عامل فأكثر كما . وهي لا تشكل أكثر من 17% من مجموع العاملين في حالة المنشآت التي لا يتجاوز حجمها 10 عمال . في حين نجد أعلى نسبة من مشاركة المرأة في العمل في القطاع المشترك بحيث تتجاوز 34% من إجمالي العاملين .
- يلاحظ أن الإناث الحاصلات على تأهيل علمي (معاهد متوسطة أو جامعة) يفضلن العمل في قطاع الخدمات . بينما نجد أن العاملات في مجال الإنتاج يقتصر على الإناث اللواتي يحملن شهادة إعدادية وما دون . وخاصة في المنشآت الصغيرة التي تعتمد على العمل اليدوي بشكل رئيسي ، وباختصار فإن نسبة النساء العاملات في الصناعات التحويلية لا تتجاوز 20% وتختلف هذه النسبة حسب حجم المنشأة .

16 – بيئة العمل

- تعتبر ظروف العمل من العوامل الهامة والمؤثرة على استقرار العمالة وإنتاجية العمل الفردي والجماعي . وتتحدد هذه الظروف عادة بمجموعة من القوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة ، كما تسهم ظروف العمل الجيدة في تنمية الموارد البشرية ، وتشمل ظروف العمل عدداً كبيراً من الاعتبارات كالأجر والحوافز العينية والنقدية والسلامة المهنية وتأمين الذهاب والإياب بين المنزل ومكان العمل . كما زادت في السنوات الأخيرة أهمية العامل البيئي في أماكن العمل للتقليل من الأمراض والحوادث التي يتعرض لها العامل .
- يتوجب على أصحاب العمل حسب القوانين النافذة نذكر منها قانون التأمينات الاجتماعية إشراك العاملين بهذا القانون الذي يشمل التأمين الصحي والتأمين ضد إصابات العمل وتأمين الشيخوخة . وحسب هذا القانون يقع على عاتق أصحاب العمل تسديد نسبة 14.1% من الراتب ، في حين يترتب على العامل تسديد 7% من أجره الشهري . إلا أن أصحاب العمل لا يلتزمون عادة بتطبيق هذا القانون بحيث يشمل جميع العاملين ، يلزم ذلك انخفاض في مستوى الرقابة من قبل الجهات المعنية .

الإناث	الذكور	
%41.7	%50.7	العاملين غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية
%87	%85.4	العمال غير مسجلين بالنقابات المهنية
%74.2	%77.2	العمال ليس لديهم تأمين صحي
%87	%85.4	العاملين ليس لديهم أي تأمين آخر



الاستنتاجات :

- أ - إن إعادة هيكلية القطاع العام حسب خطة الدولة تشمل بالدرجة الأولى تجديد الآلات بعد سنين طويلة من التقادم . ونتيجة لوجود عمالة فائضة في القطاع العام لا تتجه النية لدى الحكومة لتوظيف عمالة جديدة .
- ب - يلاحظ أن القطاع الخاص قام بتوظيف عدد من العمال يقارب عدد الذين تركوا العمل . ومن ناحية أخرى فإن خطة توظيف عمال جدد متواضعة إلى حد بعيد لا ترقى إلى حجم عرض العمل في سوق العمل ومعدل البطالة الذي يقدر بـ 11.4% من إجمالي قوة العمل .
- إن فعالية استخدام القوى العاملة يتحدد بمستوى إنتاجية العمل في الإنتاج المادي وتقديم الخدمات للسكان على أفضل وجه . ولتحقيق هذا الهدف تبرز أمانا الموضوعات التالية :
 - 1 - ضرورة وجود استراتيجية للتطور الاقتصادي في سورية لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (التعليم والصحة) حيث تتطلب أيضاً إدماج المتغيرات السكانية بصورة عامة والتطور الكمي والنوعي للقوى العاملة باعتبارها العامل الحاسم في عملية الإنتاج .
 - 2 - بلورة هذه الاستراتيجية في إعداد نموذج (Model) يعتمد على تحقيق التوازن العقلاني بين القطاعات الإنتاجية والخدمية عبر سياسات رشيّدة للاستثمار وخلق المزيد من مزايا المناخ الاستثماري بغية تشجيعه وزيادة حجمه وتغيير بنية الاستثمار الحالية لتحقيق التوازن العقلاني في تشغيل القوى العاملة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية .
 - 3 - ضرورة التلازم بين استراتيجية الاقتصاد الوطني وبين الاستراتيجية والسياسات والخطط لتصحيح بنية العمالة السورية بحيث تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة .
 - 4 - نظراً لتوفر عمالة فائضة إلى جانب نقص التشغيل فإن سياسة الاستثمار يجب أن تقوم في المرحلة الحالية على استخدام تكنولوجيا كثيفة العمل (Labor Intensive Technology) والتي تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنى التقليدية واسعة الانتشار والتي سوف تتعرض حسب رأي بعض الباحثين إلى الدمار والإفلاس مع التوسع السريع في استيراد التكنولوجيا الرفيعية ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار أيضاً بنية العمالة السورية التعليمية والمهنية.

شكراً لحسن استماعكم

STRENGTHENING THE CAPACITY TO ANALYSE CENSUS AND SURVEY
DATA IN SYRIA Seminar Damascus, 29 January 2007



ندوة مشروع تعزيز قدرات تحليل بيانات المسوح والتعدادات
المكتب المركزي للإحصاء سورية، دمشق , 2007/1/29

